

دعوى

القرار رقم (IZD-2021-495)

ال الصادر في الدعوى رقم (ZI-2019-10256)

لجنة الفصل

الدائرة الأولى للفصل في مخالفات و المنازعات الضريبية

الدخل في مدينة الدمام

المفاتيح:

ضريبة الدخل - الربط الزكوي الضريبي - عدم قبول الدعوى شكلاً لفوات المدة النظامية.

الملخص:

طالبة المدعي بإلغاء قرار هيئة الزكاة والضريبة والجمارك المتعلق في الربط الزكوي الضريبي للأعوام من ٢٠١١ حتى ٢٠١٥م - دلت النصوص النظامية على وجوب تقديم الاعتراض خلال المدة النظامية من تاريخ الإخطار - ثبت للدائرة أن المدعي لم تقدم بالاعتراض خلال المدة النظامية بالمخالفة لأحكام النصوص النظامية - مؤدى ذلك: عدم قبول الاعتراض شكلاً لفوات المدة النظامية - اعتبار القرار نهائياً وواجب النفاذ بموجب المادة (٢) من قواعد عمل لجان الفصل في المخالفات والمنازعات الضريبية الصادرة بالأمر الملكي رقم (٢٦٠٤٠) وتاريخ ٢١/٤/١٤٤١هـ.

المستند:

- المادة (٢) من قواعد عمل لجان الفصل في المخالفات والمنازعات الضريبية الصادرة بالأمر الملكي رقم (٢٦٠٤٠) وتاريخ ٢١/٤/١٤٤١هـ.

الوقائع:

الحمد لله، والصلوة والسلام على رسول الله، وآلله وصحبه ومن والاه؛ وبعد:

إنه في يوم الثلاثاء الموافق ٢٥/٠٥/٢٠٢١م عقدت الدائرة الأولى للفصل في مخالفات و المنازعات الضريبية الدخل في مدينة الدمام، المنصوص عليها في المادة (١٧) من نظام ضريبة الدخل الصادر بالمرسوم الملكي رقم (١٧٩) (م) وتاريخ ١٠/١/١٤٣٥هـ، وتعديلاته، والمُشكّلة بموجب الأمر الملكي رقم (٦٤٧٦) بتاريخ ٢٣/١٢/١٤٣٩هـ، والمعاد تشكيّلها بموجب الأمر الملكي رقم (٢٦٧٦) بتاريخ ١٤٤٢/٠٥/١٤هـ وذلك للنظر في الدعوى المقامة من (...).

الهيئة العامة للزكاة والدخل حيث

استوفت الدعوى الأوضاع النظامية المقررة، فقد أودعت لدى الأمانة العامة للجان الضريبية بالرقم أعلاه وبتاريخ ٢٠٢١/١٩/٢٠٢٠م.

تلخص وقائع هذه الدعوى في أن / ... (هوية وطنية رقم ...)، بصفته الممثل النظامي بموجب عقد التأسيس عن / شركة ... (سجل تجاري رقم ...) تقدم باعتراضه على الرابط الزكوي الضريبي للأعوام من ٢٠١١م حتى ٢٠١٥م والكيفية التي تم بها احتساب الوعاء الزكوي الضريبي، الصادر عن هيئة الزكاة والضريبة والجمارك.

وبعرض لائحة الدعوى على المدعي عليها، أجاب تدفع الهيئة بعدم قبول الدعوى من الناحية الشكلية لتقديم الاعتراض بعد انتهاء الموعود النظامي وذلك استناداً لأحكام المادة (الثانية والعشرون) من لائحة جبایة الزکاة الصادرة بالقرار الوزاري رقم (٢٠٨٢) وتاريخ ١٤٣٨/٦/١، وكذلك استناداً للفقرة (٤/أ) من المادة (الثانية والعشرون) من لائحة جبایة الزکاة، ولما سبق طالب الهيئة بعدم قبول الدعوى من الناحية الشكلية وفقاً للأسباب الموضحة أعلاه، كما تتفق بحق الرد في الناحية الموضوعية.

وفي يوم السبت الموافق ٢٠٢١/٠٣/٢٠٢١م، عقدت الدائرة جلستها عن بعد، وقد حضرها / ... (هوية وطنية رقم ...)، بصفته ممثل للمدعي عليها/ الهيئة العامة للزكاة والدخل، بموجب تفویض صادر عن وكيل محافظ الهيئة العامة للزكاة والدخل للشؤون القانونية برقم (...). ولم تحضر المدعية أو من يمثلها، على الرغم من تبلغها بموعود الجلسة نظاماً، وبناء عليه قررت الدائرة بالإجماع شطب الدعوى، وفقاً لأحكام المادة (٢٠) من قواعد عمل لجان الفصل في المخالفات والمنازعات الضريبية.

وفي تاريخ ٢١/٠٣/٢٠٢١م، تقدم المدعي عبر النظام بطلب السير في الدعوى وذلك بإعادة جدولة الجلسة لعدم تمكن الممثل النظامي للمدعية من الحضور.

وفي يوم الثلاثاء الموافق ٢٠٢١/٠٥/٢٠٢١م، عقدت الدائرة جلستها عن بعد لنظر الدعوى، وقد حضرها / ... (هوية وطنية رقم ...)، بصفته الممثل النظامي بموجب عقد التأسيس عن المدعية/ شركة ... (سجل تجاري رقم ...)، كما حضرها / ... (هوية وطنية رقم ...)، بصفته ممثل للمدعي عليها/ هيئة الزكاة والضريبة والجمارك، بموجب تفویض صادر عن وكيل محافظ الهيئة العامة للزكاة والدخل للشؤون القانونية برقم (...). وبسؤال ممثل المدعية عن دعواها، أجاب بأنها لا تخرج عمّا ورد في لائحة الدعوى المودعة مسبقاً لدى الأمانة العامة للجان الضريبية. وبمواجهة ممثل المدعى عليها بذلك، أجاب بأنه يتمسك برد المدعي عليها المودع مسبقاً لدى الأمانة العامة للجان الضريبية، وبسؤال الطرفان عمّا إذا كان لديهما أقوال أخرى، أجابا بما لا يخرج عمّا هو مذكور في المذكرات المقدمة للدائرة، وعليه قررت الدائرة حجز الدعوى للدراسة والمداولة؛ تمهيداً لإصدار قرار فيها.

الأسباب:

بعد الاطلاع على نظام الزكاة الصادر بالأمر الملكي رقم (٥٧٧/٢٨/١٧) وتاريخ (٢٠٨٢/١٣٧٦هـ)، ولائحته التنفيذية الصادرة بموجب قرار وزير المالية رقم (٢٠٣٢/٤/٣٧هـ) وتعديلاتها، وبعد الاطلاع على نظام ضريبة الدخل الصادر بتاريخ (٢٠٢٣/٨/١٤) وتاريخ (١٤٥٠/١٥/١٤) وتعديلاته، ولائحته التنفيذية بالمرسوم الملكي رقم (١٤٥٠/١٥) وتاريخ (١٤٥٠/٦/١١) وتعديلاتها، وبعد الاطلاع على قواعد وإجراءات عمل اللجان الضريبية الصادرة بالأمر الملكي رقم (٢٦٠٤٠/٤٢١) وتاريخ (١٤٤١/٤/٢٦) والأنظمة واللوائح ذات العلاقة.

من حيث الشكل؛ لما كانت المدعية تهدف من دعواها إلى إلغاء قرار هيئة الزكاة والضريبة والجمارك في شأن الربط الزكيوي الضريبي للأعوام من ٢٠١١ حتى ٢٠٢٠م، وحيث إن هذا النزاع من النزاعات الزكوية الضريبية، فإنّه يُعد من النزاعات الداخلية ضمن اختصاص لجنة الفصل في مخالفات ومنازعات ضريبة الدخل بموجب الأمر الملكي رقم (٢٦٠٤٠/٢١) وتاريخ (١٤٤١/٤/٢١)، وحيث إن النظر في مثل هذه الدعوى مشروط بالاعتراض عليه خلال (٦٠) يوماً من تاريخ الإخطار به، استناداً إلى المادة (٢) من قواعد عمل لجان الفصل في المخالفات والمنازعات الضريبية الصادرة بالأمر الملكي رقم (٢٦٠٤٠/٤٢١) وتاريخ (١٤٤١/٤/٢١) التي نصت على أنه: «يجوز لمن صدر في شأنه قرار من الهيئة الاعتراض عليه لديها خلال (ستين) يوماً من تاريخ الإبلاغ به، وعلى الهيئة أن تبت في الاعتراض خلال (تسعين) يوماً من تاريخ تقديمها، فإذا صدر القرار برفض الاعتراض أو مضت مدة (تسعين) يوماً دون البت فيه، فللمكلف خلال (ثلاثين) يوماً من تاريخ إبلاغه برفض اعتراضه أمام الهيئة أو مضي مدة (تسعين) يوماً دون البت فيه، القيام بأي مما يأتي:

١. طلب إحالة الاعتراض إلى اللجنة الداخلية لغرض التسوية، فإذا رفض المُكلف قرار اللجنة الداخلية بشأن التسوية أو مضت المدة المحددة في قواعد التسوية دون الوصول إلى تسوية، جاز للمكلف التقدم بدعوى التظلم من قرار الهيئة أمام لجنة الفصل خلال (ثلاثين) يوماً من تاريخ إبلاغه بقرار اللجنة الداخلية أو من مضي المدة المحددة في قواعد التسوية دون الوصول إلى تسوية، ولا تشمل دعواه ما قد يكون تم التوصل في شأنه إلى تسوية مع اللجنة الداخلية.

٢. إقامة دعوى التظلم مباشرة أمام لجنة الفصل»، وحيث إن الثابت من مستندات الدعوى أن المدعي تبلغ بقرار الربط أو إعادة الربط في تاريخ (٢٠١٨/١١/٠٧م)، وتقديم باعتراضه في تاريخ (٢٠١٩/٢/١٩) م، وعليه فإن الاعتراض تم تقديمها أمام المدعي عليها بعد فوات المدة النظامية، مما يتquin معه عدم قبول الدعوى شكلاً.



القرار:

ولهذه الأسباب وبعد المداولة، قررت الدائرة بالإجماع ما يلي:

عدم قبول الدعوى المقامة من المُدّعى/ شركة ... (سجل تجاري رقم ...)، ضد المدعى عليها/ هيئة الزكاة والضريبة والجمارك، لعدم تقديم اعتراضها على قرار المدعى عليها محل الدعوى خلال المدة النظامية.

صدر هذا القرار حضورياً بحق الطرفين، وقد حددت الدائرة ثلاثة ثلثون يوماً موعداً لتسليم نسخة القرار، ولأطراف الدعوى طلب استئنافه حسب النظام خلال (٣٠) ثلاثة يوماً من اليوم التالي للتاريخ المحدد لتسليمها، بحيث يصبح نهائياً وواجب النفاذ بعد انتهاء هذه المدة في حال عدم تقديم الاعتراض.

وصلَّى اللهُ وَسَلَّمَ عَلَى نَبِيِّنَا مُحَمَّدٍ، وَعَلَىٰ أَهْلِ صَبْرَةِ أَجْمَعِينَ.